### لحماية صغار المستثمرين وأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة

# «المالية» البرلمانية: توافق نيابي - حكومي على «الإفلاس» الجديد

■ الهاشم: القانون سيتم التصويت عليه في اجتماع اللجنة القادم وبعدها يعرض على المجلس

صفاء الهاشم

جانب من اجتماع اللجنة المالية البرلمانية

■ مكون من 305 مواد تغطي جميع الجوانب التي من الممكن أن تخل بالكيان الاقتصادي

ناقشت لجنة المالية والشؤون الاقتصادية في اجتماعها أمس مشروع قانون التسوية الوقائية وإعادة الهيكلة والإفلاس بحضور وزير التجارة والصناعة خالد الروضان.

وقالت رئيسة اللجنة النائبة صفاء الهاشم في تصريح صحفي في مجلس الأمة أمس إن هناك توافقًا نيابيًا حكوميًا كبيرًا بشأن مشروع القانون، مؤكدة أنه سيتم التصويت عليه في اجتماع اللجنة القادم لكي يتم عرضه في أقرب جلسة للمجلس.

وأضاف الهاشم أن تفعيل القانون سيعطي قيمة مضافة لأصحاب المشاريع المتوسطة والصغيرة أكثر من الشركات الكبيرة مشيرة إلى أن القانون الحالي رقم 68/1980 يعتبر قديمًا ولا يناسب متطلبات المرحلة الحالية التي ظهرت فيها مشاكل كثيرة نتيجة صدور أوامر كثيرة من السلطات الصحية أو من مجلس الوزراء الخاصة بالحظر ومنع المطاعم ومنع فتح الشركات والمحلات الصغيرة والكبيرة.

وأكدت الهاشم أن القانون أتى لحماية هذه الكيانات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة ولا يحمي التجار على حساب صغار المستثمرين، مشيرة إلى أن القانون "قلل بحتا" وهو مكون من 305 مواد تغطي جميع الجوانب التي من الممكن أن تخل بالكيان الاقتصادي.

وأوضحت الهاشم أن القانون يحقق أربعة أهداف منها المحافظة على الكيان الاقتصادي، وتوفير الآليات لإعادة بناء الاقتصاد الكويتي بعد أزمة كورونا، وحماية حقوق الدائن وتمكينه من استرجاع كافة أمواله سواء كان من أصحاب الديون العادية أو الديون الممتازة، وأيضًا حماية أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

وأشارت إلى أن هذا القانون تم تقديمه منذ سنة ونصف السنة وتم تعديله أثناء دور الانعقاد الماضي وإضافة أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة حيث وصلت إلى اللجنة النسخة المعدلة من مشروع القانون في شهر 09/2019.

وبينت الهاشم أن القانون يقضي بأن تكون هناك محكمة مختصة بالنظر بأمور الإفلاس بالإضافة إلى وجود أمين ومراقب ولجنة الإفلاس والمفتش، لافتة إلى أنه تم شرح هذه البنود اليوم شرحًا وافيًا لأعضاء اللجنة من قبل فريق وزارة التجارة.

وأوضحت الهاشم أن من الفروقات بين القانونين الحالي والجديد هي أن القانون الحالي لا يحمي الكيانات الاقتصادية إلا من خلال إشهار الإفلاس بينما في القانون الجديد فإن هناك تسوية وقائية وإعادة هيكلة وإجراءات قبل إشهار الإفلاس.

وأضافت أنه فيما يخص المشروعات الصغيرة والمتوسطة فلا يوجد لهم أي ذكر في القانون الحالي بينما في القانون الجديد فإنه وضع لهم الأحكام المطلوبة لحمايتهم علاوة على استحداث مشروع لإنشاء محكمة الإفلاس تختص دون غيرها بالنظر في قضايا الإفلاس.

وأشارت إلى أنه في القانون الحالي لا توجد أي معايير فنية للمسؤولين عن إعلان الإشهار بينما في القانون الجديد تم وضع عدة معايير بإشراف هيئة أسواق المال تحدد من هم لهم الحق في إعلان إشهار الإفلاس، واقتصار الحرمان من الحقوق السياسية على المفلس المدلس الذي كذب بشأن إفلاسه وأخفى بياناته المالية.

وأكدت الهاشم أن مشروع القانون يحمي حقوق الدائنين أيضًا وأصحاب المشاريع أيًا كانت أحجامها سواء صغيرة أو كبيرة، موضحة أن هناك إدارة خبراء في القانون الحالي وستكون هناك لجنة للإفلاس في القانون الجديد.

وبينت أن من مزايا هذا القانون أنه يتماشى مع مشروع قانون الاستقرار المالي ومشروع قانون الصكوك.

من ناحية أخرى أكدت الهاشم أن الحزمة الاقتصادية التي أعلنها محافظ البنك المركزي قبل عدة أيام تعتبر كتلة تتناسق وتنسجم لمواجهة التداعيات الاقتصادية لأزمة "كورونا".

وأشارت إلى أن التخفيف من الأدوات الرقابية التي طبقها على البنوك تساهم في تحرير 5 مليارات دينار لكي تكون هناك سهولة في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة والشركات التي تعثرت وتعتبر جزءًا من المنظومة لحماية أصحاب المشروعات من إشهار الإفلاس.

### نفى جملة وتفصيلاً امتلاكه شركة تضم آلاف العمال

# الخضير: تقدمت بشكوى لـ«الجرائم الإلكترونية» ضد مروجي الإشاعات

حمود الخضير

نفى النائب الدكتور حمود الخضير جملة وتفصيلا كل الأكاذيب والافتراءات المتداولة في بعض وسائل التواصل عن امتلاكه شركة تضم آلاف العمال او انها وقعت عقودًا في النفط أو غيره.

وأضاف الخضير في تصريح صحفي "اتحدى من اطلق هذه الإشاعات تقديم دليل واحد فقط على امتلاكي اي شركة او ان يقدم اي دليل او مستند على أنني مارست العمل التجاري، ونشره على الملأ".

وأعلن الخضير انه تقدم رسميًا اليوم بشكوى في إدارة الجرائم الإلكترونية ضد الحسابات التي تروج وتتناقل هذه الإشاعات تمهيدا لاتخاذ الإجراءات القانونية تجاهها.

واعتبر أن هذه الإشاعات تأتي ضمن الإشاعات والأخبار المكذوبة التي يواصل البعض ترويجها غير مكترث بالظروف الاستثنائية التي تمر بها الدولة والتي تتطلب من الجميع التعاون من أجل تجاوزها.

وقال " لنتق الله في بلدنا وأناشد الجميع التحقق قبل توزيع او مشاركة أي معلومة تصلهم من هنا او هناك".

وختم بالآية الكريمة "يا أيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا أن تصيبوا قومًا بجهالة فتصبحوا على ما فعلتم نادمين".

### طالب الحكومة بعدم الانفراد بالقرارات التي تمس المال العام

# العدساني: أجدد رفضي لقانون الدين العام والخصخصة والضرائب

رياض العدساني

شدد النائب رياض العدساني على ضرورة إقرار التشريعات التي تمس المال العام عن طريق مجلس الأمة وعدم انفراد السلطة التنفيذية باتخاذ القرارات المالية بمعزل عن السلطة التشريعية.

وأكد العدساني في تصريح صحفي بمجلس الأمة أهمية تقديم الحكومة خطة اقتصادية برؤية واضحة واستراتيجية فعالة تحقق المصلحة العامة وإقرارها من خلال مجلس الأمة، مبينًا أنه من الواجب ترتيب الميزانية والابتعاد كليًا عن الدين العام أو فرض الضرائب والخصخصة.

وقال إن أزمة "كورونا" ضربت جميع القطاعات سواء الصحية أو الاقتصادية والتجارية وغيرها كما أنها أثرت على الأسواق المحلية والخارجية، لافتًا إلى أن الكويت تتأثر بالظروف العالمية بكل الأوجه.

وبين أن هناك أرباحًا محتجزة بقيمة ٢٠ مليار دينار وهي تختلف كليًا عن الصندوق السيادي المقسم على جزئين وهما الاحتياطي العام والأجيال القادمة، بالإضافة إلى وجود ديون مستحقة بقيمة ١.٣ مليار دينار يفترض تحصيلها وتوريدها لخزينة الدولة.

وأفاد بأن الاحتياطي العام متضعضع نوعًا ما بينما احتياطي الأجيال القادمة وضعه فوق الممتاز. وأكد أن ما تدعيه الحكومة عن سيرها بالاتجاه الصحيح وضبطها للإنفاق غير صحيح مجرد أقوال لا تترجم إلى أفعال، لافتًا إلى أن الحكومة اتجهت مباشرة إلى الأوامر المباشرة وحملت الميزانية العامة أعباء مالية.

وأضاف "حساب العهد الذي عولج في مجلس الأمة وتم تخفيضه من ٨ مليارات دينار إلى ٤ مليارات دينار لن تقبل بتاتا المساس به أو تضخيمه مرة أخرى".

ورفض استغلال أزمة وباء كورونا في إبرام العقود بشكل غير صحيح وتمرير التجاوزات، مؤكدًا أن الاستجوابات ستحقق المصلحة العامة في حال تقاعس الحكومة.

وشدد على أن أزمة كورونا تتطلب إضافة ميزانية ملحقة أو تعديل الميزانية الجديدة ولكن لا يتم الصرف على حساب العهد بالمخالفة لأبواب الميزانية، مشددًا أن دور كل من رئيس الوزراء ووزير المالية بالتدقيق بفحص بنود وأبواب الميزانية العامة.

ولفت إلى أن الحكومة تدعي أن الميزانية تمر بعجوزات واتجهت مباشرة إلى طلب إقرار الدين العام بقيمة ٢٠ مليار دينار ولم ترتب الميزانية ولم تضع الأولويات ولم تعالج الإخفاقات ولم تخفف الصرف والبذخ والمخالفات الصارخة التي قامت بها في الميزانية.

واستغرب إعلان الحكومة في المقابل تقديم قروض ميسرة للقطاع الخاص تتحمل فوائدها الحكومة، رافضا تقديم المصلحة الشخصية على المصلحة العامة.

وتساءل "هل يعقل أن دولة مديونة تقدم هذا الأمر على طبق من ذهب للقطاع الخاص"؟

وأكد أن ما طرحته الحكومة في اجتماع لجنة الميزانيات والحساب الختامي عن توجهها لفرض الضرائب وتحميل أعباء مالية على المواطنين وخصوصا أصحاب الدخول البسيطة أمر مرفوض.

وبين أنه من الواجب ترتيب الميزانية والابتعاد كليًا عن الدين العام أو فرض الضرائب.

وأفاد بأن الحكومة تريد دعم التجار والشركات في حين أنها لا تعرف مدى الأزمة الحالية وموعد انتهائها وكلفتها وحجم الخسائر التي ترتبت عليها، مشددًا على ضرورة فحص كل السجلات وعدم انفراد السلطة التنفيذية باتخاذ القرار بمعزل عن السلطة التشريعية.

وأكد أن كل الاقتراحات التي تمس المال العام يجب أن تصدر عن طريق مجلس الأمة، لافتًا إلى أن من مسؤولية رئيس الوزراء التدقيق على غياب دور وزير المالية في الأزمة الاقتصادية وانحدار أسعار النفط والإخفاقات التي تحصل.

واستهجن آراء بعض أفراد الطبقة السياسية الذين يقولون إن الوقت غير مناسب في كل مرة تفتح فيها الملفات، مبينًا أن هؤلاء يرددون نفس المقولة عندما كانت الحكومة تتجه لتخصيص مستشفى جابر والذي تبين الآن مدى قيمته واحتياج الدولة له.

وكذلك الخطوط الجوية الكويتية التي كانوا يريدون تقديمها على طبق من ذهب للتجار ولكن تم التصدي لهم ووضعها تحت مظلة الهيئة العامة للاستثمار.

وبين أن هذا الأمر ينسحب أيضا على شركة النقل العام والجمعيات التي التعاونية التي كانوا يريدون خصخصتها.

وأكد العدساني أهمية تقديم خطة اقتصادية برؤية واضحة واستراتيجية فعالة تحقق المصلحة العامة وإقرارها من خلال مجلس الأمة، مشددًا على تصديه لأي محاولات لخصخصة القطاعات تفعيلا لمواد الدستور بأن للأموال العامة حرمة.

وقال العدساني إن من مصلحة المواطن عدم إقرار الضرائب ولا الخصخصة وخاصة أن الحكومة تحدثت عن الضرائب في لجنة الميزانيات، مؤكدًا أنه لن نقبل بهذا الأمر وقد تصدينا لهذا الموضوع من 3 سنوات وعطلنا الوثيقة الاقتصادية.

وطالب العدساني من جهة أخرى كل الوزراء والجهات التي قدمت وعودًا للمواطنين أن تنفذ وعودها فيما يخص تأجيل أقساط المتقاعدين ووعود تأجيل قروض بنك الائتمان، مؤكدًا أنه من غير المقبول أن يطلق مسؤول في الدولة وعدًا دون أن يتم الوفاء به.

وشدد على أن الظروف الحالية تستوجب تأجيل كل الالتزامات المالية على المواطنين ومراعاة تخفيف الأعباء عن محدودي الدخل منهم لارتباطهم بديون وأقساط.

وقال العدساني "إنه من الضروري أن تقوم الحلول لأي أزمة مالية على مبدأ مراعاة المواطن، مطالبًا بصرف الرواتب المتأخرة عن فئة من المواطنين المسجلين في ديوان الخدمة المدنية بسبب العطلة ومنهم متقاعدون لم تكتمل أوراقهم بسبب العطلة ومنهم لم يستطع التقديم لدعم العمالة وهؤلاء ينفقون من جيبهم الخاص وبالتالي هم الأكثر تأثرًا وتزداد أوضاعهم سوءًا بمرور الوقت".

وأكد أن العجوزات المالية التي تتحدث عنها الحكومة هي عجوزات افتراضية تتعلق بعدم تغطية الإيرادات النفطية للمصروفات لكن الحالة المالية الكلية للدولة تتمتع بانتعاش مالي. واقترح العدساني أن يتم تغطية أي عجوزات من خلال الأرباح المحتجزة بقيمة 20 مليار دينار والتي تم المصادقة على ما يناهز 9 مليارات دينار لتوريده إلى خزانة الدولة على مراحل وسنوات لذلك لا حاجة للقرض ولا الدين العام وتوريد نسبة استقطاع صندوق الأجيال إلى الاحتياطي العام.

وأضاف أن من ضمن الحلول ترتيب الميزانية ووضع الأولويات وعدم المساس بالدعومات، معتبرًا أن تراخي الحكومة في تطبيق النظام المحاسبي الصحيح فيما يتعلق بتكاليف برميل النفط والذي سيوفر للدولة أكثر من مليار دينار سنويًا.

وذكر العدساني أنه مستمر في توجيه استجواب إلى وزير المالية، مؤكدًا استعداده لتقديم استجوابات أخرى لأي وزير يثبت تقاعسه في أداء دوره بما يضر بالمصلحة العامة.

# الصالح لمعاملة حالات الوفاة من الأطقم الطبية جراء فيروس كورونا كالشهداء

خليل الصالح

أعلن النائب خليل الصالح تقدمه باقتراح برغبة قال في مقدمته:

إن أبطال الصفوف الأمامية في مواجهة جائحة فيروس كورونا المستجد، من الأطقم الطبية يواجهون مخاطر كبيرة، ويقدمون تضحيات استثنائية، لذا فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي:

معاملة حالات الوفاة من الأطقم الطبية التي تتوفى نتيجة إصابتها بفيروس كورونا المستجد معاملة الشهداء، تحت مظلة مكتب الشهيد، على أن يشمل حصول أسرته على كافة الامتيازات المادية والمعنوية والتعويضات المقررة للشهداء.

# الشطي لتخصيص محاكم أسرة في كل محافظة تفادياً لمشكلات الرؤية

تقدم النائب النائب خالد الشطي باقتراح برغبة بتخصيص محاكم الأسرة في كل محافظة طبقا للتنفيذ المنصوص عليه في محضر رؤية المحضون كمكان لتسليم واستلام المحضونين تحت اشراف موظفين من وزارة العدل والصحة، وذلك تفاديًا للتزاحم في مراكز الرؤية.

وتضمن الاقتراح دمج محكمة أسرة الأحمدي مع محكمة أسرة مبارك الكبير وذلك لوجود مبنى محكمة الأحمدي في منطقة المهبولة المعزولة بإجراءات صحية أمنية.

وكذلك إجراء الفحوصات اللازمة للحاضن والمحضونين وأصحاب الرؤية تحت اشراف طبي من وزارة الصحة لضمان سلامة الجميع وادراج استخراج التصريح للخروج أثناء الحظر الجزئي أو الشامل عبر موقع وزارة الداخلية، لضمان تنفيذ الرؤية في أوقاتها المقررة في الأحكام القضائية للحاضن وأصحاب الرؤية، حيث إن حصر الرؤية في أوقات السماح يؤدي إلى تزاحم غير محمود ومرغوب.